

قرارات

الهيئة العامة للرقابة المالية

قرار مجلس إدارة الهيئة رقم ٨٨ لسنة ٢٠٢٠

بتاريخ ٢٠٢٠/٦/٣

بتعديل المادة (١٠٨) من لائحة الموارد البشرية بالهيئة

مجلس إدارة الهيئة العامة للرقابة المالية

بعد الاطلاع على القانون رقم ١٠ لسنة ٢٠٠٩ بتنظيم الرقابة على الأسواق والأدوات المالية غير المصرفية ؛

وعلى قرار رئيس الجمهورية رقم ١٩٢ لسنة ٢٠٠٩ بإصدار النظام الأساسى للهيئة العامة للرقابة المالية ؛

وعلى لائحة الموارد البشرية بالهيئة الصادرة بقرار مجلس إدارة الهيئة رقم ١٢٦ لسنة ٢٠١٨ ؛

وعلى موافقة مجلس إدارة الهيئة بجلسته المنعقدة بتاريخ ٢٠٢٠/٦/٣ ؛

قرر:

(المادة الأولى)

تعديل المادة (١٠٨) من لائحة الموارد البشرية للهيئة لتصبح

على النحو التالى :

«يمنح العامل مكافأة نهاية خدمة فى حالة انتهاء خدمته لغير حالتى الفصل لسبب تأديبى أو المعاش المبكر ، مقدارها شهر عن كل سنة خدمة فعلية بالهيئة أو بأى من الهيئة المصرية للرقابة على التأمين أو الهيئة العامة لشئون التمويل العقارى

أو الهيئة العامة لسوق المال، ويحد أقصى عشرون شهراً من آخر أجر شهري شامل بشرط ألا تقل المدة الفعلية لخدمة العامل عن ثلاث سنوات وذلك وفقاً للقواعد الآتية :

١ - العامل المعين بالهيئة قبل الدمج تصرف له مكافأة نهاية الخدمة محسوبة عن الفترة ما قبل ٢٠٠٩/٧/١ بواقع شهر عن كل سنة خدمة على المرتب الشامل فى ٢٠٠٩/٦/٣٠ يضاف له حساب الفترة بعد ٢٠٠٩/٧/١ وحتى تاريخ انتهاء الخدمة بواقع شهر عن كل سنة بحد أقصى عشرة أشهر من آخر أجر شهري شامل ، أو يصرف عشرون شهراً من آخر أجر شهري شامل كحد أقصى أيهما أفضل .

٢ - العامل الذى تنتهى خدمته بالوفاة يُصرف لورثته الحد الأقصى للمكافأة وفقاً لآخر أجر شهري شامل .

٣ - العامل الذى تنتهى خدمته بالاستقالة يصرف له مكافأة نهاية الخدمة بواقع شهر عن كل سنة خدمة فعلية قضيت بالخدمة عن آخر أجر شهري شامل بمراعاة الحد الأقصى المنصوص عليه بالفقرة الأولى مخصوماً منها (٣٪) عن كل سنة لم تقضى بالخدمة حتى سن الستين ، إذا كان انتهاء الخدمة بالاستقالة لأسباب ترجع إليه ، أما إذا كان انتهاء الخدمة لأسباب خارجة عن إرادته فيجوز لرئيس الهيئة الإعفاء من توقيع نسبة الخصم .

٤ - ويحرم العامل من مكافأة نهاية الخدمة إذا انتهت خدمته بالمعاش المبكر أو تم فصله لسبب تأديبي أو إذا ثبت ارتكابه أثناء الخدمة مخالفة جسيمة تمس الشرف أو الاعتبار ، وتختص لجنة الموارد البشرية ببحث مثل هذه الحالات وتعتمد توصيتها من رئيس الهيئة .

(المادة الثانية)

يُنشر هذا القرار بجريدة الوقائع المصرية ، ويعمل به من تاريخ صدوره وعلى الإدارات المختصة تنفيذه كل فيما يخصه .

رئيس مجلس إدارة الهيئة

د. محمد عمران